ورقة سياسات "منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة:
نحو سياسات تمويلية بديلة ومرنة في مواجهة أزمة التمويل الخارجي

اصدار شبكة المنظمات الاهلية
ديسمبر 2017

منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة:

نحو سياسات تمويلية بديلة ومرنة في مواجهة أزمة التمويل الخارجي

إعداد: م. **تيسير محيسن**
باحث تنموي

تم إصداره ضمن مشروع تعزيز الديمقراطية وبناء قدرات المنظمات الأهلية بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)

Enhance Civil Society Capacity to Work for Democratic Independence in Palestine Project in Partnership with Norwegian People's Aid (NPA).

The information and views set out in this product are solely those of the author(s) and do not necessarily reflect the official opinion of the Norwegian People's Aids

تمـهيد

تشهد منظمات العمل الأهلي الفلسطيني في قطاع غزة قلقا متزايدا بشأن قضية التمويل الخارجي. في الواقع، هذه القضية لا تنفصل عن ظاهرة أعم وأشمل؛ هي ظاهرة تراجع الدعم الخارجي للأراضي الفلسطينية المحتلة عموما. يستوي في ذلك الدعم المقدم للسلطة الوطنية ولأنشطة الأونروا ولخطة إعادة الإعمار ولمشاريع البنية التحتية.

طبقا لمصادر عديدة، تبلغ الفجوة التمويلية لموازنة الحكومة الفلسطينية هذا العام نحو 465 مليون دولار، وتعاني موازنة الأونروا من عجز مالي بحوالي 115 مليون دولار. كما لم يتجاوز الانفاق على إعادة الإعمار ٪35 من مجموع التعهدات.

في الواقع شهد عام 2016 تراجعا واضحا في التمويل بما في ذلك تمويل المنظمات الأهلية، حيث فاقمت ونتج عن أزمة التمويل في قطاع غزة أزمات إنسانية أخرى ، فعلى مدار الأشهر الماضية قامت شبكة المنظمات الاهلية بمتابعة العجز المالي الذي تواجه المنظمات الاهلية في القطاع وبخاصة المنظمات الأعضاء في الشبكة بالإضافة الى تداعياته على واقع ودور المنظمات الاهلية حيث تم القيام بإجراء استطلاع متضمن مجموع أسئلة أرسلت الى أعضاء الشبكة، وقام الباحث بمراجعة نتائج الاستطلاع وتحليلها ومراجعة التقارير والادبيات ذات العلاقة.

يندرج تمويل المنظمات الاهلية في قطاع غزة تحت عنوان التمويل الإنساني " تمويل استجابة للنداء الذي تطلقه الأمم المتحدة سنويا، وتمويل خارج إطار النداء "،وتجدر ملاحظة أنه في غضون السنوات الأخيرة تضاعفت متطلبات النداء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ست مرات وبلغت الفجوة في تلبية النداءات 44% من الاحتياجات الفعلية. في الأراضي الفلسطينية غطت الاستجابة عام 2015 حوالي 63% من الاحتياجات، انخفضت إلى 50% عام 2016. إجمالا تراجعت القيمة المطلقة للتمويل الإنساني بحوالي 200 مليون دولار عما كانت علية عام 2011.

أهم سمات التمويل الخارجي في الوضع الراهن

- التركيز على المشاريع المنفردة وقصيرة الأمد، تهدف غالبا إلى تقديم الخدمات، ما أضعف دور المجتمع المدني وإضعاف دور "المنظمات القاعدية" وتحويلها إلى متلقي سلبي للخدمات.
- نشوء مخاطر بشأن الاستخدام غير الفعال للموارد المتاحة في ظل غياب برنامج عمل موحد أو إجراءات تمويل متجانسة لدى الجهات المانحة.
- ميل المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية للعمل المباشر مع اللجان المحلية وتقديم الخدمات للمستفيدين بدلا من إشراك المنظمات القاعدية في هذه العملية.

نتائج استطلاع رأي المنظمات الأهلية الأعضاء في الشبكة

جاءت نتائج استطلاع عام نفذته الشبكة خلال عام 2017 لتحديد مدى العجز في التمويل لدي المنظمات الأعضاء في الشبكة وأثره على المنظمة وعلى خدماتها المقدمة فأظهرت بأن: 69% من المنظمات الأهلية غير قادرة على تغطية جميع مصاريفها.

هذا وقد أظهرت النتائج أن مشكلة عجز التمويل تؤثر على جودة الخدمات المقدمة بدرجات مختلفة:

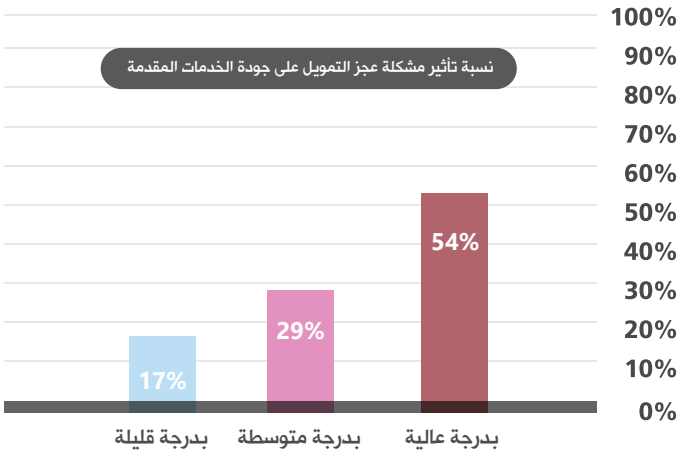

ويتمثل هذا التأثير بشكل رئيسي اما بتقليص الخدمات المقدمة للمستفيدين أو تقليص عدد المستفيدين من الخدمات المقدمة.

كما أبرز الاستطلاع، طبقا لآراء المنظمات ومجالات عملها وطبيعة مشاريعها، طرقا عديدة لكيفية تأثير عجز التمويل على نوعية الخدمات المقدمة، من ذلك: توقف بعض المشاريع، عجز في تشغيل الأجهزة، تقليص المساعدات المقدمة للمرضى الفقراء (الأدوية، مستلزمات طبية أخرى.....)، انعدام القدرة على الاستجابة لحاجات جديدة لدى الفئات (مثلا، مسنون جدد في حاجة لدخول مركز الإيواء).

في حين لقد أفادت بعض المنظمات أن مشكلة عجز التمويل تؤثر بشكل أكبر على عدد المستفيدين من هذه الخدمات وليس على جودتها.

إجراءات وتدابير مواجهة الأزمة

ولمواجهة مشكلة عجز التمويل، أفاد 30% من المنظمات أنها قلصت نفقاتها التشغيلية، 26% تبحث عن مصادرتمويل بديلة (جديدة)، 22% قلصت من رواتب العاملين وعددهم، 18% تفكر في إيجاد مصادر تمويل ذاتي.

في حين 4% من المنظمات اتخذت تدابير واستراتيجيات أخرى منها: توقيف التوظيف الجديد (اعتماد سياسة التشغيل المؤقت وتشجيع التطوع)، التشجيع على الاستقالة الطوعية، إيقاف العلاوات والترقيات السنوية، فرض رسوم رمزية على بعض الخدمات المقدمة للجمهور، تقنين المشتريات تقليص أو توقف بعض القطاعات أو فترات العمل إما لتوفير العمالة أو توفير الطاقة، وبعضها يبحث عن مشترين للخدمات (أونروا، قطاع خاص، مؤسسات حكومية، شركات تأمين)، استنفاذ أرصدة متبقية من مشاريع سابقة أو منتهية أو استثمارية. من بين الإجراءات كذلك التوجه للتعاقد بين منظمات كبيرة وأخرى قاعدية لتنفيذ مشاريع أو تقديم تسهيلات مقابل المال، التوقف عن سداد التزامات المنظمة كفواتير الكهرباء والمياه وخدمة العمارة أو أجرة المقر.... إلخ.

أسباب الأزمة

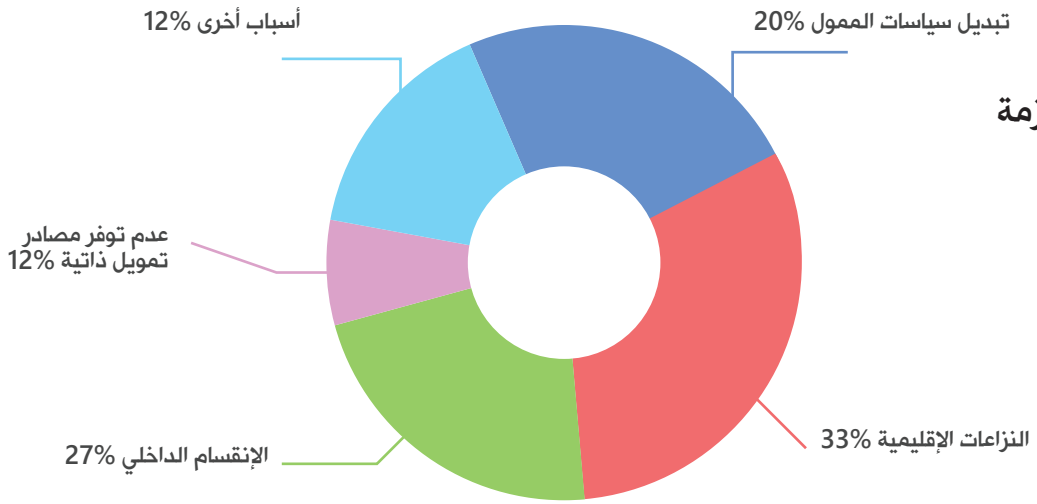

حيث أظهر الاستطلاع أن مجموعة الأسباب الأخرى لأزمة التمويل منها: الحصار الإسرائيلي ، غياب المشاريع المدرة للدخل لصالح المنظمات، الحصار المالي في إطار الضغوط الممارسة على قطاع غزة، تنفيذ المشاريع مباشرة مع جمهور المستفيدين دون شراكة أو تنسيق مع المنظمات الأهلية المحلية، انسحاب بعض الوكالات وإغلاق مكاتبها أو تقليص عملها، انعكاس الأزمة المالية على الدول المانحة (منذ عام 2008 حتى الآن)، توقف عقود بيع الخدمة مع الحكومة ، توقف عمل بعض المكن والأدوات التي تحتاج قطع غيار لا يسمح الاحتلال بدخولها، ضعف صيانة وتطوير الأجهزة والتقنيات عموما، الكوارث الطبيعية في بعض مناطق العالم لتفتت انتباه المانحين عن فلسطين، قلة الموازنات المخصصة لغزة قياسا بالضفة/محاولة مقصودة لضرب مقومات تماسك المجتمع الفلسطيني في غزة، رفض بعض البنوك الدولية تحويلات إلى غزة.

الدور المتوقع لشبكة المنظمات الأهلية

وحول سبل التغلب على الأزمة والدور المتوقع لشبكة المنظمات الأهلية، أظهرت نتائج الاستطلاع التوصيات التالية وتحظى بإجماع كبير:

- **أولاً**: في مجال الضغط والمناصرة. ضرورة قيام الشبكة بحملة منظمة (خطة تحرك إعلامي وإدارة أزمة) للتأثير على أجندة وسياسات المانحين. تشتمل الحملة على عقد لقاءات واجتماعات مع ممثلي مجتمع المانحين ومع سفراء وقناصل الدول المانحة.
- **ثانياً**: أن تساعد الشبكة في البحث عن مصادر تمويل بديلة أو إضافية حول العالم وبناء شراكات تدعم في هذا الاتجاه.
- **ثالثاً**: أن تقوم الشبكة في الدفاع عن المنظمات المحلية، والمؤسسات الدولية التي تتعرض إلى مضايقات إسرائيلية وفضح ممارسات إسرائيل التي تتسبب في مزيد من الحصار والخنق المالي ودفع بعض المانحين إلى مغادرة قطاع غزة.
- **رابعاً**: ثمة مسار تقني مقترح يتمثل في إصدار نداءات استغاثة عاجلة، وأيضا تدريب طواقم المنظمات وإكسابهم المهارات اللازمة لكتابة المقترحات وجلب التمويل وإدارة علاقات خارجية ناجحة، إجراء دراسات مسحية واستطلاعية بين الفينة والأخرى حول احتياجات المنظمات والفجوات التمويلية وكذلك احتياجات المجتمع في كافة القطاعات.

أيضا بمقدور الشبكة أن تساعد في الدفع باتجاه تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، والالتزام الحكومي بتمويل المنظمات الأهلية عبر شراء الخدمة منها، أخيرا الشبكة يجب عليها أن تشجع التعاون فيما بين أعضاءها، تبادل الخبرة، الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

توصيات سياساتية عامة:

لضمان استمرار المنظمات الأهلية في القيام بأدوارها الوطنية والديموقراطية والتنموية في تعزيز الصمود والمحافظة على سبل العيش واستدامة الموارد والتعبئة الاجتماعية، نوصي بتبني السياسات والإجراءات العامة التالية:

- **أولاً**: تشكل الشبكة خلية أزمة، تتحول لاحقا إلى وحدة إدارية، لمقاربة موضوع التمويل من كل جوانبه أخذا بعين الاعتبار نتائج الاستطلاع، تعمل الخلية على تعزيز قدرة المنظمات على الوصول إلى مصادر التمويل المتاحة، تدير عملية تفاوض دائمة مع مجتمع المانحين لتحسين شروط التمويل وإعادة توجيهه، تصدر أدلة عمل مساعدة وتتيح فرص تبادل الخبرات والمعلومات في كل ما يتعلق بتجنيد التمويل. تبدأ الخلية عملها بخطة تحرك، حملة منظمة، لوضع القضية على أجندة الفعل والحوار (بما في ذلك زيارات خارجية للبلدان ذات الصلة).

- **ثانياً**: في مواكبة للتغيرات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني وأدواره وخاصة فيما يتعلق بما يسمى بالتنمية الممولة، تشرع المنظمات الأهلية في فتح حوار مع السلطة الفلسطينية ومع القطاع الخاص حول الأدوار المنوطة بكل طرف. تخصيص بند في موازنة السلطة لتمويل منظمات العمل الأهلي، تشجيع التعاقد بين الطرفين على أساس تقديم الخدمة، تشجيع القطاع الخاص ودفعه لتحمل مسؤوليته الاجتماعية بالشراكة مع المنظمات الأهلية، تشجيع المجتمع المدني الأوسع (مختلف فئات المجتمع ومبادراتها المنظمة) على المشاركة، تعبئة الموارد، ترشيد الاستهلاك وتغيير أنماط السلوك ارتباطا بفكرة الصمود.
- **ثالثاً**: إعادة تصنيف مصادر التمويل ارتباطا بالحقوق الثابتة وشروطه السياسية والتركيز على التمويل التضامني وربط التمويل الإنساني بأبعاده التنموية من ناحية والوطنية من ناحية ثانية.
- **رابعاً**: إعادة صياغة رؤية شاملة للعمل الأهلي ومضامينه الوطنية والمجتمعية في استقلال كامل عن منظومة المعونة الخارجية. هذا يعني إعادة الاعتبار لمجتمع الصمود بالاستثمار في الموارد المحلية وتعبئتها.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
فلسطين - غزة
شارع عمر بن عبد العزيز (عايدية)
عمارة النفار- الطابق الأول

هاتف : 08 2847518
فـــاكس :2835889